TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/5
TD/B/COM.3/EM.1/3
17 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

تقرير اجتماع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة

المعقود في قصر الأمم بجنيف
في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٧

المحتويات

الصفحة

أولاً- التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء ٢

ثانياً- المسائل التنظيمية ٤

المرفقات

المرفق

الأول- الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي أجراها الخبراء . . . ٦

الثاني- الحضور ١٠

أولاً- التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء[1]

اعتمد اجتماع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة، في جلسته الختامية المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، التوصيات التالية بشأن البند ٣ من جدول أعماله:

معلومات أساسية

١- أشار اجتماع الخبراء إلى أن عبور الجمارك ما زال، رغم التقدم السريع المحرز في تكنولوجيا المعلومات، يستند بدرجة كبيرة، إلى إجراءات تستلزم إرسال مستندات ورقية.

٢- وشدد الاجتماع على إسهام تكنولوجيا المعلومات الحاسم في حسن سير عمل نُظم عبور الجمارك. ولاحظ الاجتماع أيضاً أنه رغم عدم إمكان اعتبار الأتمتة وصفة سحرية لحل جميع مشاكل المرور العابر فإن هذه النظم يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على تحسين عمليات المرور العابر. ومع ذلك، يظل الإنسان، لا الآلة، يشكل العنصر الحاسم لحسن سير العبور الجمركي. ويقتضي هذا، بدوره، أساساً قانونياً واجرائياً مناسباً، فضلاً عن نظام ضمانات مناسب. ويجب أن تتوفر لإدارات الجمارك القوى العاملة والمرافق المناسبة وأن تكون هذه الإدارات ملتزمة بمكافحة الغش والتهريب والفساد بجميع أشكاله. ولاحظ الاجتماع أن "العمود الفقري" لنُظم معلومات المرور العابر ينبغي أن يشمل، في جملة أمور، مقومات عدة: معلومات محددة عن متعهدي النقل وطرائق النقل والنُظم الجمركية وطبيعة البضائع، من جهة، ومعلومات عن الخصائص الرئيسية المشتركة لكل شحنة، من جهة أخرى.

٣- وأكد الاجتماع أيضاً أنه ينبغي مواصلة تعزيز نُظم معلومات النقل الخاصة بتتبع بضائع المرور العابر، وذلك بهدف أتمتة تسجيل البيانات. وإن الافتقار حالياً إلى نظم من هذا القبيل في الكثير من البلدان يعرض من كفاءة متعهدي النقل العابر للخطر ويضر أيضاً بكفاءة أداء نُظم العبور الجمركي.

٤- وأشار الاجتماع إلى استخدام النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (اسيكودا) ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع في الكثير من البلدان التي تتفاوت في مستويات نموها. واتفق على أن حوسبة إجراءات المرور العابر من شأنها أن تساهم مساهمة ذات شأن في التعجيل بالاجراءات وفي تخفيض كلفتها، لصالح التجارة، وأن تعزز في الوقت ذاته كفاءة عمليات الرقابة الجمركية وتتبع البضائع. إلا أنه رأى في الوقت ذاته أنه لا يمكن تحقيق أقصى الفوائد إلا من خلال التعاون مع المنظمات الأخرى، مثل المنظمة العالمية للجمارك، والمفوضية الأوروبية وغيرها من التجمعات الاقليمية المشاركة في مبادرات مماثلة.

---

(١) هذه التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧ عممت بصفة مبدئية في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.1/L.1.

التوصيات

٥- رأى الاجتماع أنه ينبغي للأونكتاد أن يعمل، بالتعاون مع جميع الأطراف المهتمة الأخرى، من أجل وضع وحدة مرور عابر، في سياق النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، تضم هيكل نُظم إرسال الرسائل المبين في الورقة المعنونة "استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة" (TD/B/COM.3/EM.1/2 وAdd.1).

٦- ورأى الاجتماع أن وحدة المرور العابر يمكن أن تغطي جميع وظائف الرقابة الجمركية ورصد نقل البضائع العابرة من بداية عملية المرور العابر حتى نهايتها، بما في ذلك الافراج عن الضمانات عند الاقتضاء. وينبغي أن تكون مفتوحة أمام النظم المحوسبة المماثلة وينبغي أن يتاح لمتعهدي التجارة والنقل فرصة الوصول إليها، بقدر ما تسمح بذلك القوانين الوطنية. وينبغي أن تستند الرسائل المستخدمة إلى المعايير الدولية القائمة، ولا سيما "نظام الأمم المتحدة لتبادل البيانات الألكتروني لشؤون الإدارة والتجارة والنقل". ويمكن استهداف مجموعة من بلدان المرور العابر والبلدان غير الساحلية، مع إعطاء أولوية لأقل البلدان نمواً، لتكون بمثابة مواقع تجريبية لوحدة المرور العابر الالكترونية هذه. وعلاوة على ذلك، يمكن بحث الامكانيات التي تتيحها تقنيات تحديد الموقع، مثل النُظم العالمية لتحديد الموقع، للاستفادة منها فيما بعد.

٧- ورأى الاجتماع أيضاً أنه ينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع المنظمات المعنية بتطوير وصيانة نظم المرور العابر، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، والتجمعات الاقليمية في البلدان النامية، فضلاً عن الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص.

٨- وبحث الاجتماع أهمية تعزيز التعاون التقني لصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، للاستفادة من التقدم المحرز في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العبور الجمركي.

٩- وسلّم الاجتماع بالحاجة إلى وجود نظام عبور جمركي شامل ونظام متكامل لتتبع البضائع مفتوح لجميع متعهدي النقل. وسلم الاجتماع أيضاً بأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل دعمه للجهات التي تستخدم حالياً النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (أسيكودا) ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع وأن يواصل تطوير كلا النظامين وتوسيع تطبيقهما، بما في ذلك تعزيزهما ودعمهما باستمرار.

ثانيا- المسائل التنظيمية

ألف- عقد اجتماع الخبراء

عملا بالاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في الجلسة الختامية لدورتها الأولى، وهي الجلسة المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧[٢]، عقد اجتماع الخبراء المعني باستخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة في جنيف، في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٧. وافتتح الموظف المسؤول عن شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة الاجتماع في ٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، عضوي مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيد جان دوكين (فرنسا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد إيريك لوي (سنغافورة)

جيم- إقرار جدول الأعمال

اعتمد اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.1/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة

٤- اعتماد التقرير.

---

(٢) انظر تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى (TD/B/44/2-TD/B/COM.3/4)، المرفق الثاني، الفقرة ٨(١).

دال- الوثائق

للنظر في البند الموضوعي لجدول الأعمال (البند ٣) عرضت على اجتماع الخبراء وثيقة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة" (TD/B/COM.3/EM.1/2 وAdd.1).

هاء- اعتماد التقرير

أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧، للمقرر بإعداد التقرير النهائي للاجتماع، تحت إشراف الرئيس، على أن يتضمن التقرير التوصيات التي اعتمدها اجتماع الخبراء (انظر الفرع أولا) والملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي أجراها الخبراء (انظر المرفق الأول).

المرفقات

المرفق الأول

الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي أجراها الخبراء*

١- اتفق الخبراء على ضرورة تنقيح الإجراءات الإدارية للمرور العابر لكي تتمشى مع أساليب التجارة والنقل الحديثة. ورأوا بصورة خاصة أن هناك ضرورة لابتكار نظام فعال للنقل العابر يعتمد على تكنولوجيات معلومات متطورة يمكن تطبيقها على صعيد عالمي لتيسير التجارة. وأشار بعض الخبراء إلى أن هناك عدة جهات فاعلة تشترك في النقل العابر وأن المناقشة ينبغي ألا تقتصر على الجمارك، بل يجب السعي إلى حل مشاكل الشاحنين في البلدان النامية.

٢- وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لنظام العبور هو تعجيل حركة الشحنات عن طريق تبادل المعلومات ومن ثم فإن هناك حاجة إلى المواءمة بين احتياجات جميع الأطراف المعنية من المعلومات. وأيد الخبراء بقوة ضرورة استناد جميع الرسائل التي يجري تبادلها إلى معايير نظام الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني لشؤون الإدارة والتجارة والنقل. وكان الشاغل الرئيسي للخبراء هو ضمان جودة المعلومات التي يزود بها النظام، ورأوا أن استخدام التبادل الالكتروني للبيانات لإدخال بيانات التجار مباشرة وتبادل المعلومات بين متعهدي النقل والإدارات الجمركية، إذا أمكن ذلك من الناحية القانونية، من شأنهما تقليل الأخطاء والتكاليف المرتبطة بمعالجة المستندات وتعجيل هذه المعالجة. كما اتفق الخبراء على أن هناك ضرورة أساسية لتوفير الموظفين المدربين والمتحمسين لتشغيل نظم المرور العابر.

٣- وقدم الخبير التركي عرضاً موجزا لعملية التنقيح التي يجريها الفريق العامل ٣٠ التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا لاتفاقية النقل البري الدولي والتي من المقرر إنجازها في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وستوفر هذه العملية مبادئ توجيهية بشأن المعايير اللازمة لأي هيئة لكي تصبح هيئة ضامنة، وتعطي صفة رسمية لاستخدام نظام دفاتر النقل البري الدولي المعتمد على التبادل الالكتروني للبيانات وتنشئ هيئة رقابة مركزية دولية لتعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية. واتفق الخبراء على أن نظام الضمانات يشكل بصورة عامة عنصرا أساسيا في أي إجراء للمرور العابر.

٤- وقدم ممثل المنظمة العالمية للجمارك وصفا للعمل الذي تقوم به المنظمة لتنقيح اتفاقية كيوتو وهو العمل الذي سيشمل تطبيق تكنولوجيا المعلومات على نظم العبور بالجمارك. كذلك وضعت المنظمة العالمية للجمارك دليلا مفصلا للبيانات الجمركية وهو متاح لجميع الأعضاء.

٥- واستمع اجتماع الخبراء إلى عرض قدمه ممثل لجنة الاتحاد الأوروبي بشأن حوسبة إجراءاتها الخاصة بالنقل (نظام المرور العابر المحوسب الجديد). وقد بدأ وضع هذا النظام في عام ١٩٩٣ وينتظر تشغيله في

---

* أرفق بالتقرير بناء على قرار اتخذه اجتماع الخبراء في جلسته الختامية المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٧.

جميع المواقع الجمركية للاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٠٠. وسيشمل هذا النظام الموحد للمرور العابر ١٥ عضوا في الاتحاد الأوروبي، وثلاثة من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وبولندا وهنغاريا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وسيكون نظاما مغلقا لهذه البلدان. وسيؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات بدلا من الوثائق إلى تقليل معدلات الغش بصورة كبيرة. غير أن نظام المرور العابر المحوسب الجديد لن يؤثر على ضرورة الضمانات.

٦- وأشار بعض الخبراء إلى أن الأطر القانونية في بعض البلدان قد تحول دون تبادل المعلومات الكترونيا ومن ثم تؤخر منافع استخدام تكنولوجيا المعلومات. وأشار خبراء البلدان النامية بصورة خاصة إلى الصعوبات التي يواجهونها في تنفيذ ترتيبات المرور العابر لأسباب متعددة. فتنفيذ نظم الضمانات بالغ الصعوبة. كما أن اختلاف اللغات يعوق حركة البضائع العابرة في بعض البلدان، وبخاصة في غربي أفريقيا.

٧- وأشار الخبراء إلى أهمية معرفة موقع البضائع على وجه الدقة أثناء رحلتها لكي يتسنى للتجار ومتعهدي النقل على حد سواء التخطيط سلفا. وأبلغ خبير جنوب أفريقيا الاجتماع بعزم شبكة SPORNET على إنشاء نظام إقليمي للمعلومات المتعلقة بعربات السكك الحديدية وهو النظام الذي سيشمل تسع شبكات للسكك الحديدية الوطنية وسيستخدم نظام المعلومات المسبقة عن البضائع الذي وضعه الأونكتاد فيما يتعلق ببعض الشبكات. وسيكون استخدام نظم التتبع لتغطية النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بالغ الفائدة لعدد كبير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ويبدأ حاليا استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع لتتبع النقل البري.

٨- وأجرى الخبراء مناقشة مكثفة بشأن مزايا وعيوب وجود مكتب مركزي للجمارك لمراقبة عمليات المرور العابر واتفقوا على حاجة كل بلد إلى تحديد أنسب هيكل تنظيمي لاحتياجاته المحددة. وفي هذا السياق رأوا أن النموذج الذي تقترحه الأمانة صالح لأي هيكل. وأساس النموذج هو قدرة مختلف المكاتب والإدارات الجمركية على الاتصال وتبادل المعلومات فيما بينها باستخدام التبادل الالكتروني للبيانات.

٩- وقدم خبير الصين وصفا للعمل الذي تقوم به حكومته في تطوير ممر للنقل العابر بالسكك الحديدية يربط الصين بأوروبا وكان هذا الممر قد افتتح في عام ١٩٩٤. وأنشئ مركز للمعلومات لدعم هذا الجسر البري.

١٠- وأشار عدة خبراء من البلدان النامية إلى أن هناك عددا كبيرا من خبراء أقل البلدان نموا التي تواجه مشاكل خطيرة في مجال المرور العابر لم يتمكنوا من المشاركة في اجتماع الخبراء بسبب القيود المالية. واقترحوا تخصيص موارد للسماح لخبراء العواصم بالسفر إلى هذه الاجتماعات التقنية.

١١- وهناك مشكلة أخرى تواجهها البلدان النامية تتعلق بالقيود المالية والتقنية، مثل سوء شبكات الاتصالات مما يمنع الإدارات الجمركية ومتعهدي النقل من الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات. ويعتبر عدد كبير من السلطات الجمركية في البلدان النامية نظم عبور الجمارك مسألة ذات أولوية.

١٢- وقدم خبير الولايات المتحدة الأمريكية وصفا للنظام النموذجي الأولي المستخدم عند ستة معابر للحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. ويجري استخدام أجهزة إرسال مستجيبة قابلة لإعادة الاستخدام، وأجهزة قراءة للبيانات كما يجري تبادل البيانات عن طريق شبكة إنترنيت لتعجيل معاملة الشاحنات عند الحدود. ويستخدم النظام أيضاً في فحص هوية السائق والتحقق من صحة التأمين.

١٣- وقدم الاتحاد الدولي للنقل على الطرق عرضا عن نظام النقل البري الدولي المنقح المعتمد على نظام لا يستخدم الأوراق يعرف باسم SAFETIR. وفي إطار النظام القديم، كان هناك نحو ٣ ملايين دفتر للنقل البري الدولي تصدر سنويا وأدى عدم وجود رقابة فعالة على هذا الحجم من عمليات تجهيز الأوراق إلى مشاكل تزوير خطيرة. ولمواجهة هذه المشكلة، تعاون متعهدو النقل البري بالقطاع الخاص فيما بينهم عن طريق رابطتهم، أي الاتحاد الدولي للطرق، في وضع نظام محوسب يستخدم رسائل نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الإدارة والتجارة والنقل وهو النظام المستخدم حاليا في نحو ٤٠ بلدا. وقد شجعت المفوضية الأوروبية بقوة هذا التطور.

١٤- وأبلغ الخبير الهنغاري الاجتماع بأن إدارة الجمارك في هنغاريا قد وضعت نظاما محوسبا للمرور العابر. وتعالج جمارك هنغاريا، التي تقع عند مفترق طرق التجارة الدولية، نحو ثلاثة ملايين إقرار للمرور العابر سنويا. وكحل عاجل للرقابة على هذه الأنشطة، تستخدم الجمارك مجموعة قواعد بيانات وبرامج جاهزة لإرسال البيانات لاستحداث نظام عمل مماثل لذلك النظام الذي اقترحه الأونكتاد. وقيام الأونكتاد باستحداث وحدة مرور عابر سيعفي البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من استحداث نظمها الخاصة ويسهّل ما قد يجري من تبادل للمعلومات بين السلطات الجمركية عبر الحدود الوطنية.

١٥- ووصف خبراء البلدان النامية المستخدمة للنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (أسيكودا) ما أدى إليه تطبيق هذا النظام من السماح لإداراتهم الجمركية بتقليل الوقت اللازم لإجازة إقرارات الجمارك من سبعة أيام إلى يوم واحد فقط أو أقل. غير أن هناك حالات يستخدم فيها نظام أسيكودا في الموانئ فقط، وليس في معابر الحدود. وفي هذه الحالات يجب توسيع نطاق استخدامه لخدمة تدفقات المرور العابر.

١٦- واعترف اجتماع الخبراء بأن تكنولوجيا المعلومات وحدها لن تمنع الغش. بيد أن توافر المعلومات الدقيقة وإمكان إخطار موظفي الجمارك على وجه السرعة بأي مخالفات تحدث يمكن أن يزيد بصورة كبيرة من فعالية الرقابة والتنفيذ. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يتيح إرسال المعلومات بطريقة مأمونة كما يمكن أن يقلل عبء العمل الذي يتحمله موظفو الجمارك ويمنحهم وقتا لأنشطة كشف الغش. وفي حالة توافر سجلات متعهدي النقل والسائقين الكترونيا، سيكون باستطاعة نظام الحاسوب تحديد وإبراز أصحاب السجلات السيئة.

١٧- واعترف الخبراء بحاجة أقل البلدان نموا إلى مساعدة الأونكتاد لتنفيذ النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (أسيكودا) ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع وبحاجتها الخاصة إلى المساعدة في استحداث إجراءات فعالة للنقل العابر باستخدام تكنولوجيا المعلومات. ويجب أن تتم هذه العملية بالتعاون مع المنظمات الأخرى المشاركة في هذا الميدان وبالتشاور الوثيق مع الشاحنين ومتعهدي النقل. وبالإضافة إلى

ذلك، ينبغي ان تقلل وحدة النقل عدد عناصر البيانات إلى الحد الأدنى اللازم لجعلها بسيطة وعملية بأقصى المستطاع. وسيؤدي وضع وتنفيذ وحدة محوسبة للمرور العابر إلى تعجيل الإجراءات وتخفيض التكاليف لصالح التجارة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٨- ولن ترتب التوصيات التي اتفق عليها الخبراء أي آثار مالية على الميزانية العادية للأونكتاد. بل إن التوصيات والمناقشات التي أجراها الخبراء ستساعد الأمانة بصورة كبيرة في استحداث وحدة مرور عابر تموَّل بموارد من خارج الميزانية. ومن ثم فقد كان الاجتماع بالغ الفائدة في التوصل إلى توافق آراء بشأن استحداث واستخدام وحدة محوسبة للمرور العابر وهي الوحدة التي سيؤدي تنفيذها إلى تسهيل المرور العابر.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأردن
أرمينيا
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بنغلاديش
بولندا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جنوب أفريقيا
الدانمرك
الرأس الأخضر
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سويسرا
الصين
العراق
غامبيا
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبيريا
ليتوانيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
ميانمار
نيبال
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.3/EM.1/INF.1.

٢- وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ممثلتين في الاجتماع.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
مجلس اتفاق كرتاخينا
الجماعة الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي
المنظمة العالمية للجمارك.

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي للنقل على الطرق
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

اتحاد الرابطات الوطنية لوكلاء الشحن بأمريكا اللاتينية والكاريبي
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن
الاتحاد الدولي للسكك الحديدية

٥- وحضرت الاجتماع المنظمة غير الحكومية التالية التي تلقت دعوة خاصة من الأمانة:

السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية.

- - - - -